THE DAY AFTER

اليوم التالي



سوريا

آراء وتوجهات

في الفيدرالية واللامركزية

وتجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية

أيار - 2016

دراسة مسحية

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي ©

منظمة اليوم التالي(TDA): هي منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي والسياسات الاجتماعية.

اليوم التالي – تركيا، اسطنبول
Address: Cihangir, Palaska Sk NO: 12/
D: 3/ 34250 Beyoğlu-İstanbul, Turkey

Tel: +90 (212) 252 3812
Email: info@tda-sy.org
www.tda-sy.org

سوريا

آراء وتوجهات في الفيدرالية واللامركزية وتجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية

دراسة مسحية | أيار 2016

الفهرس

THE DAY AFTER
اليوم التالي

المقدمة

منذ إعلان حزب الاتحاد الديمقراطي عن إقامة الإدارة الذاتية الديمقراطية برزت النقاشات حول اللامركزية في سوريا بشكل كبير، لكن ما زاد من حضورها هو الدعوة التي جاءت من وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف، لاختبار إمكانية إقامة حكم فيدرالي في سوريا. المثير للاهتمام، أن هذه الدعوة جاءت بشكل متناغم مع تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، عن احتمال تقسيم سوريا، وفي سياق التحضير لمؤتمر جنيف 3، الذي من المفترض أنه سيرسم معالم المرحل الانتقالية في سوريا وشكل الحكم القادم فيها. وتم الإعلان عن تأسيس النظام الفدرالي في سوريا من قبل الإدارة الذاتية الديمقراطية، لحظة كتابة هذا التقرير.

لكن ما الذي يريده السوريون؟ هل يريدون الفدرالية؟ ماهي تصوراتهم عن اللامركزية وتجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية؟ وما هو موقفهم منها؟ من هم الذين يؤيدونها وما الذي يريدونه منها؟ ماهي دوافع رفضها؟ بعيداً عن القراءات الإيديولوجية، من الصعب العثور على محاولات جدية للإجابة على هذه الأسئلة. فالدراسات الميدانية التي بين أيدينا عن هذا الموضوع تكاد تكون غائبة تماماً حتى الآن.

في هذا المسح الاجتماعي الجديد، تقوم "اليوم التالي"، كما فعلت سابقاً، بالتعرف على آراء السوريين وتوجهاتهم في هذه القضايا المطروحة على الطاولة من قبل الدول الكبرى من دون الاكتراث بموقفهم منها. لذلك، تأتي الحاجة إليه من أجل تعزيز مشاركة السوريين في تقرير مصيرهم وتحديد شكل الحكم ودولتهم القادمة، وكذلك للمساهمة في إيجاد مخرج لواحدة من أكبر المشاكل التي تؤرقهم: تنظيم وإدارة البلاد في المرحلة القادمة.

من خلال فهم التصورات السائدة بين مختلف الجماعات، والتعرف على ما يريدونه وما لا يريدونه، يمكن لهذه الدراسة أن تساهم في الوصول إلى مشتركات تعزز من فرص نجاح عملية بناء السلام في سوريا بعد الحرب الطاحنة التي عمّقت الخلافات بين مختلف الفئات الاجتماعية، وأدت إلى تدمير النسيج الاجتماعي السوري وولدت حالة من الاستقطاب الحاد في المجتمع، ليس فقط على أساس طائفي أو إثني وإنما إيديولوجي أيضاً.

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

في الفصل الأول نعرض آراء وتوجهات المستجيبين في الفدرالية.
في الفصل الثاني نعرض آراءهم وتوجهاتهم في اللامركزية، والتصورات السائدة عنها من خلال السؤال عن إيجابياتها وسلبياتها.
أما الفصل الثالث فخصصناه لمعرفة الآراء والتوجهات في تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية، وللتعرف على دوافع تأييدها أو رفضها.

مصطلحات وتعريفات إجرائية

الفدرالية

شكل من أشكال الحكم، تنقسم فيه السلطات إلى مستويين: الأول حكومة مركزية، ووحدات حكومية أصغر على مستوى الأقاليم. لكل إقليم نظام خاص بصلاحيات تنفيذية وتشريعية وقضائية ويعمل باستقلالية عن السلطة الاتحادية شرط أن لا يتعارض مع الدستور الفدرالي (الاتحادي). في بحثنا هذا ناقشنا فرضية تحول سوريا إلى دولة فدرالية بأقاليم ذات حكم شبه ذاتي.

اللامركزية

على العكس من أنظمة الحكم المركزية، حيث تتركز السلطات بيد حكومة مركزية واحدة، تعني اللامركزية نقل هذه السلطات وتوزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية.

في بحثنا هذا ناقشنا هذا المفهوم بدرجات متفاوتة بناء على الحالة السورية. ولم نذكر مفهوم اللامركزية بشكل مباشر في الاستبيان على الإطلاق، فقد لا يكون واضحاً بالنسبة للكثيرين. وبدلاً من أن يتدخل الباحث ليشرح المفهوم للمستجيب، فضلنا السؤال عمّا نراه مفتاحاً لفهمها: حجم الصلاحيات الممنوحة للسلطات المحلية. لذلك يتضمن بحثنا هذا عدة مستويات متدرجة منها: منح السلطات المحلية صلاحيات أكبر من الحالية، منحها صلاحيات واسعة، وصولاً إلى أقصى درجات اللامركزية المطروحة في هذا الاستبيان والذي يتجلى في "دولة فدرالية (اتحادية) بأقاليم ذات حكم شبه ذاتي".

الإدارة الذاتية الديمقراطية

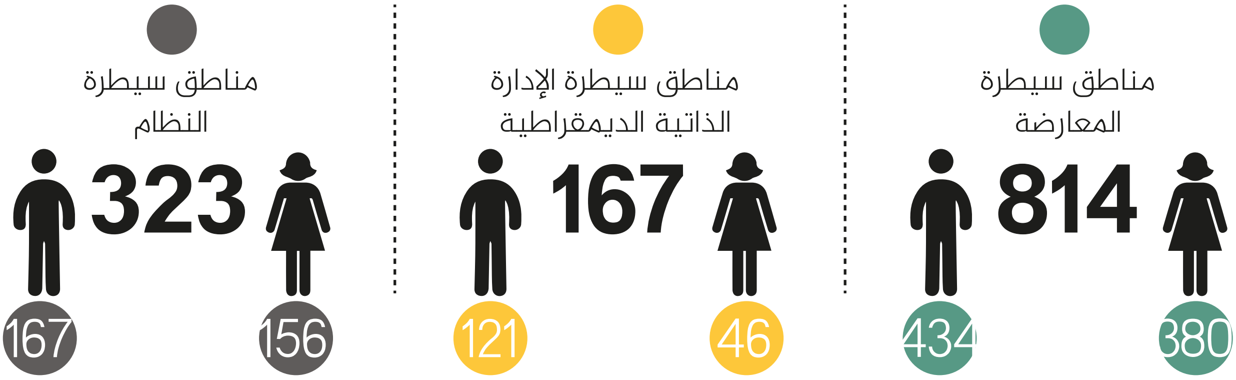
طرح المشروع بداية من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي برئاسة صالح مسلم، ليصار إلى الإعلان عن "الإدارة الذاتية الديمقراطية" في 2014 كحكم ذاتي يقوم على مبدأ اللامركزية. بعد الدعم الذي تلقته الوحدات الكردية وما يعرف بمجلس سوريا الديمقراطية من قبل التحالف الدولي وكذلك جمهورية روسيا الاتحادية، توسعت الإدارة بشكل كبير وأصبحت تسيطر على ما يقارب الـ 15 % من سوريا. تتألف من ثلاث مقاطعات وهي الجزيرة (الحسكة) وعفرين وكوباني.

مناطق النظام / المعارضة / الإدارة الذاتية الديمقراطية

المقصود هو المناطق الخاضعة لسيطرة أي من هذه القوى (النظام أو الإدارة الذاتية الديمقراطية أو المعارضة) والمذكورة بشكل مفصل في الخريطة والجدول (1). لا تشمل عينتنا أي منطقة خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

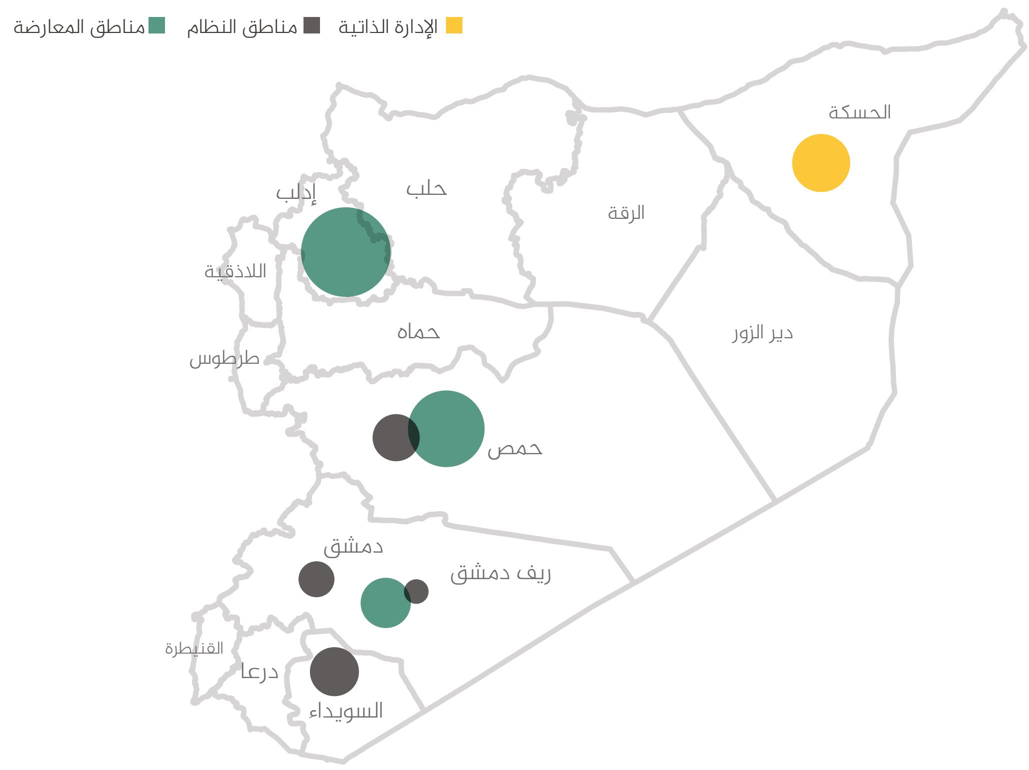
المنهج والعينة

في الفترة الممتدة بين 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 و4 كانون الثاني/يناير 2016، قامت اليوم التالي بإجراء مسح ميداني في مناطق مختلفة في سوريا، الهدف هو التعرف على أبرز الآراء والتوجهات في الفيدرالية واللامركزية وتجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية. تمت المقابلات وجهاً لوجه، وقام بإجرائها عشرة باحثين مدربين. بلغ عدد المستجيبين 1304 أشخاص: 722 رجال 582 نساء. وهم موزعين على الشكل التالي:



نظرا للظروف الكارثية التي تعيشها سوريا، لا يمكن الحصول على عينة تمثيلية للسكان. لذلك ما نسعى إليها هنا هو تكوين عينات إرشادية تمكننا من إجراء نوع من التحليل المقارن بين المناطق المختلفة والمتغيرات الديموغرافية الأخرى، الأمر الذي سيمدنا بمعطيات ميدانية تساعدنا على معرفة أبرز الآراء والتوجهات في الفدرالية واللامركزية وتجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية في سوريا. بالإضافة إلى المناطق، راعينا المتغيرات الديمغرافية على أساس القومية -الإثنية، وكذلك الديانة-الطائفة. ولقد نجحنا في الوصول إلى العينات المطلوبة. لكن يجب الانتباه إلى وجود بعض العينات ذات العدد الصغير جداً: الآثورية والاسماعيلية والشيعية (انظر جدول 1)، لذلك يجب قراءتها بحذر شديد، فهدفنا من دراستها هنا هو الاسترشاد بها لفهم أفضل لموضوع الدراسة. الجدول (1) يوضح تفاصيل توزع العينة بدقة.

خريطة: توزع العينات في سوريا



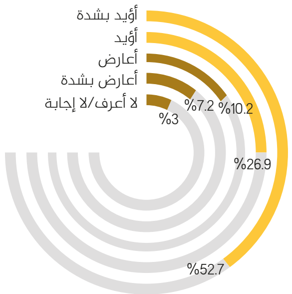
جدول (1). نسب توزع العينة من المستجيبين في المحافظات

المحافظة	الدين - الطائفة							القومية - الإثنية					العدد
	سني	علوي	مسيحي	اسماعيلي	شيعي	درزي	أفضل عدم الإجابة	عربي	كردي	آشوري	أفضل عدم الإجابة	غير ذلك	
مناطق سيطرة النظام													
حمص	%10,9	%32,7	%4,5	%0,0	%11,8	%0,0	%40,0	%93,6	%0,9	%0,0	%3,6	1.9	**110**
دمشق	%59,4	%9,4	%15,6	%15,6	%0,0	%0,0	%0,0	%90,6	%9,4	%0,0	%0,0	0.0	**64**
ريف دمشق	%66,7	%6,7	%3,3	%10,0	%0,0	%13,3	%0,0	%100,0	%0,0	%0,0	%0,0	0.0	**30**
السويداء	%0,0	%0,0	%10,1	%0,0	%0,0	%31,1	%58,8	%98,3	%0,0	%0,0	%1,7	0.0	**119**
مناطق سيطرة المعارضة													
إدلب	%97,2	%0,0	%0,8	%0,0	%0,0	%0,3	%1,8	%98,5	%0,0	%0,5	%0,8	0.2	**398**
حمص	%99,0	%0,0	%0,0	%0,0	%0,0	%0,0	%1,0	%99,7	%0,0	%0,0	%0,0	0.3	**291**
ريف دمشق	%90,4	%0,0	%0,0	%0,0	%1,6	%0,0	%8,0	%92,0	%0,0	%0,0	%8,0	0.0	**125**
مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية													
الحسكة	%47,3	%0,0	%7,8	%0,0	%0,0	%0,0	%44,9	%9,0	%75,4	%9,0	%6,6	0.0	**167**
العدد	**937**	**44**	**44**	**13**	**15**	**42**	**209**	**1120**	**133**	**17**	**30**	**4**	**1304**

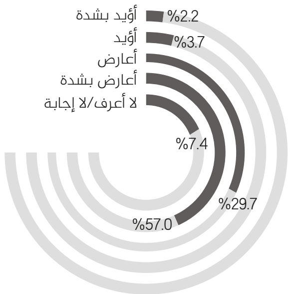
الفصل الأول
الفيدرالية

للتعرف على موقف المستجيبين من الفيدرالية توجهنا إليهم بالسؤال التالي: ما هو موقفك في حال تم الاتفاق على تحويل سوريا إلى دولة اتحادية (فيدرالية) بأقاليم متعددة يتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي؟

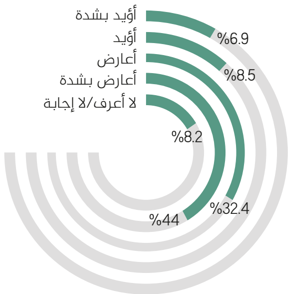
يبدو أن المستجيبين في مناطق النظام والمعارضة متفقين على رفض الفيدرالية، والنسبة الأكبر منهم قالت إنها تعارضها بشدة: 44.0 % في مناطق المعارِضة وارتفعت إلى 57.0 % في مناطق النظام (شكل 2 و3). يمكن ملاحظة كيف ازدادت نسبة المؤيدين (المنخفضة) قليلاً في مناطق المعارضة بالمقارنة مع النظام، حيث ارتفعت من 5.9 % إلى 15.4 %. هذه النسب تنقلب إلى شبه إجماع في مناطق الإدارة الذاتية (79.6%)، وقال 17.4 % من المستجيبين إنهم يعارضون أو يعارضون الفدرالية بشدة، 10.2 % و 7.2 % على التوالي. (شكل 1).



شكل1: الموقف من الفيدرالية في مناطق الإدارة الذاتية



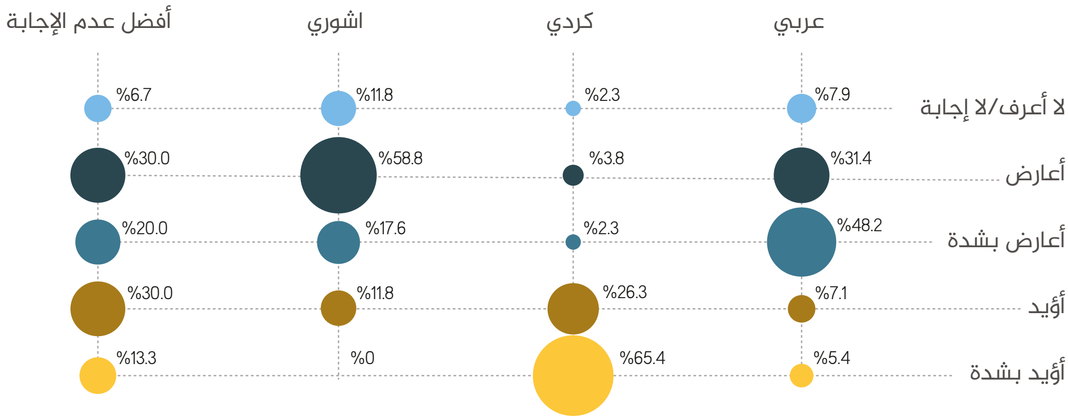
شكل2: الموقف من الفيدرالية في مناطق النظام



شكل3: الموقف من الفيدرالية في مناطق المعارضة

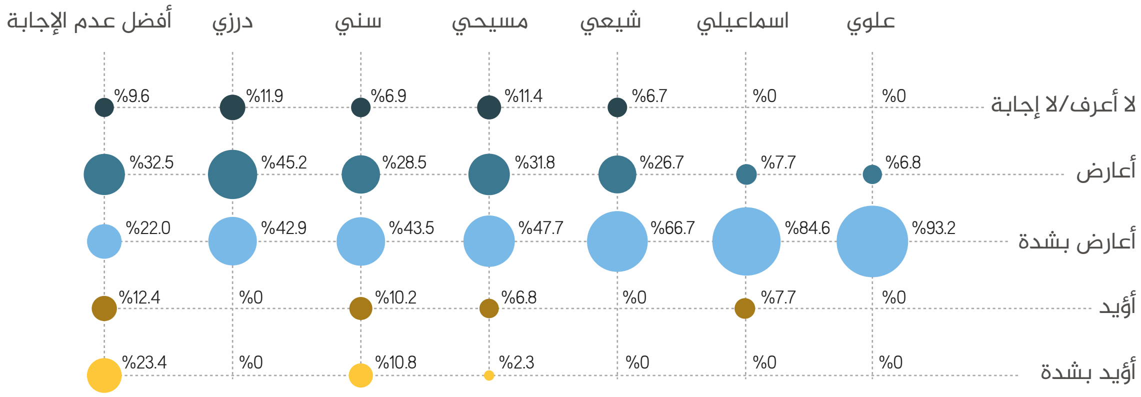
قال حوالي نصف العرب إنهم يعارضون الفدرالية بشدة، وبلغت نسبة المعارضين الإجمالية 79.6% عندهم. معظم الآثوريين أفاد بنفس إجابة العرب الرافضة للفدرالية 67.4%، إلا أن نسبة الذين قالوا إنهم يعارضونها بشدة انخفضت إلى 17.6%. ينقلب الموقف إلى نقيضه عند الكرد، حيث نجد نوع من الإجماع عندهم على تأييدها. الجدير بالملاحظة هو أن نسبة الذين قالوا إنهم يؤيدونها بشدة بلغت 65.4 % (شكل 4).

شكل4: الموقف من الفدرالية حسب القومية - الإثنية في العينة الكلية



إذا ما نظرنا إلى الموقف من الفدرالية حسب الطائفة، سنلاحظ أن الجميع متفقون، إلى حد كبير، على معارضتها. المثير للانتباه هو النسب المرتفعة جداً للذين قالوا إنهم يرفضونها بشدة: بلغت ذروتها لتصل إلى نوع من الإجماع عند العلويين، حيث قال 93.2 % إنهم يعارضونها بشدة، جاء بعدهم الاسماعيليون 84.60 % ثم الشيعة 66.70%. وانخفضت هذه النسبة نوعاً ما عند باقي الطوائف إلا أنها تبقىّ مرتفعة إلى حدّ كبير، فلقد تجاوزت الـ 40% عندهم (شكل 5).

شكل5: الموقف من الفدرالية حسب الطوائف في العينة الكلية



الفصل الثاني

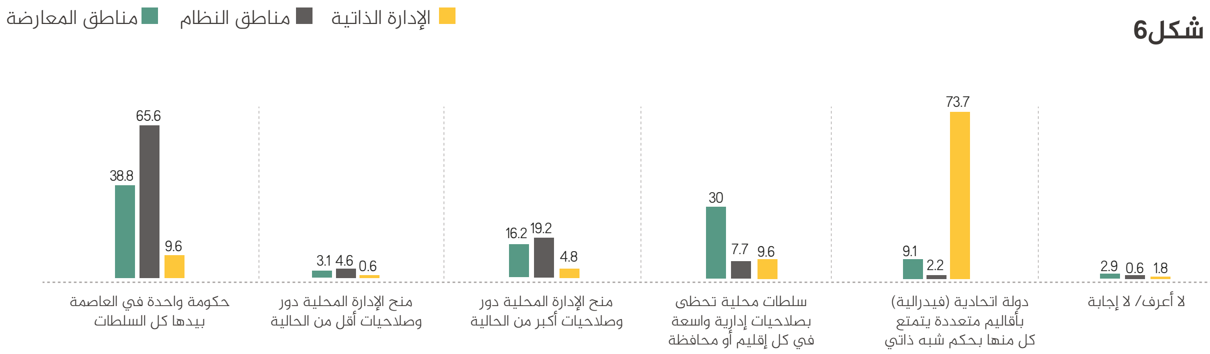
اللامركزية

للتعرف على أراء المستجيبين في اللامركزية، قمنا بطرح السؤال التالي: سأعرض عليك أشكال متعددة لتنظيم وإدارة الدولة، من فضلك، أرغب بمعرفة أي منها هو الأنسب برأيك لإدارة سوريا مستقبلاً...

الخيارات المتاحة للإجابة كانت متدرجة من أقصى المركزية إلى أقصى اللامركزية: منح الإدارة المحلية دورا وصلاحياتٍ أقل من الحالية، حكومة واحدة في العاصمة بيدها كل السلطات، منح الإدارة المحلية دورا وصلاحياتٍ أكبر من الحالية، سلطات محلية تحظى بصلاحيات إدارية واسعة في كل إقليم أو محافظة، دولة اتحادية (فيدرالية) بأقاليم متعددة يتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي.

أكثر من نصف المستجيبين (55.3 %) في مناطق المعارضة اختاروا إجابات منحازة نحو المزيد من اللامركزية: 16.2% قالوا إنهم يريدون سلطات محلية بصلاحيات أوسع من الحالية، 30.0% قالوا إنهم يريدون سلطات محلية بصلاحيات واسعة ، و 9.1% قالوا إنهم يريدون دولة اتحادية بأقاليم متعددة يتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي. هذا الخيار الأخير كان المفضل في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية حيث كانت الإجابة التي اختارها معظم المستجيبين في هذه المناطق (73.7 %). بالمقابل لم يختر هذه الإجابة إلا 2.2 % من المستجيبين في مناطق النظام، فالنسبة الكبرى في هذه المناطق والتي بلغت 65.6 % رفضت أي شكل من أشكال اللامركزية وقالت أنها تريد حكومة واحدة في العاصمة بيدها كل الصلاحيات (شكل 6).

شكل6



بالنظر إلى الموقف من اللامركزية، يمكن ملاحظة كيف أن العلويين والدروز والشيعة متفقون على رفض أي شكل من أشكالها، فيبدو أن هناك شبه إجماع عندهم على أن الخيار الأفضل هو "حكومة واحدة في العاصمة بيدها كل السلطات". هذه الإجابة اختارها أيضاً أكثر من نصف المسيحيين، وانخفضت هذه النسبة إلى أكثر من الثلث عن السنة، إلا أنها بلغت أدنى مستوياتها عند الإسماعيليين. على ما يبدو، الاسماعيليون هم الطائفة الأكثر حماساً للامركزية في عينتنا، فلقد أيدها معظمهم، لكن بنفس الوقت لا يبدو أن فكرة الدولة الفيدرالية (الاتحادية) تستهويهم، فلم يختر هذه الإجابة أياً منهم. باختصار يمكن أن نقول إن هناك ميلا لتأييد اللامركزية عند السنة والاسماعيليين، وانقساما عند المسيحيين، ورفضا كاملا عند العلويين والشيعة والدروز الذين يريدون دولة مركزية ذات حكومة بيدها كل الصلاحيات (جدول 2).

بالنظر إلى النتائج حسب القومية-الإثنية، نلاحظ وجود فروقات كبيرة جداً. ينقسم العرب على أنفسهم ونسبة قليلة جداً منهم وافقت على خيار الدولة الاتحادية (الفيدرالية) بأقاليم متعددة يتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي. بينما اختار هذه الإجابة 85.7% من الكرد، فهم على ما يبدو مجمعون على المضي في اللامركزية إلى أقصاها (جدول 3).

لكن ماهي مبررات هذا الرفض؟ وماهي مبرات التأييد؟ هذا ما سنتناوله في الفقرة التالية.

جدول 2. الموقف من اللامركزية حسب الطائفة في العينة الكلية

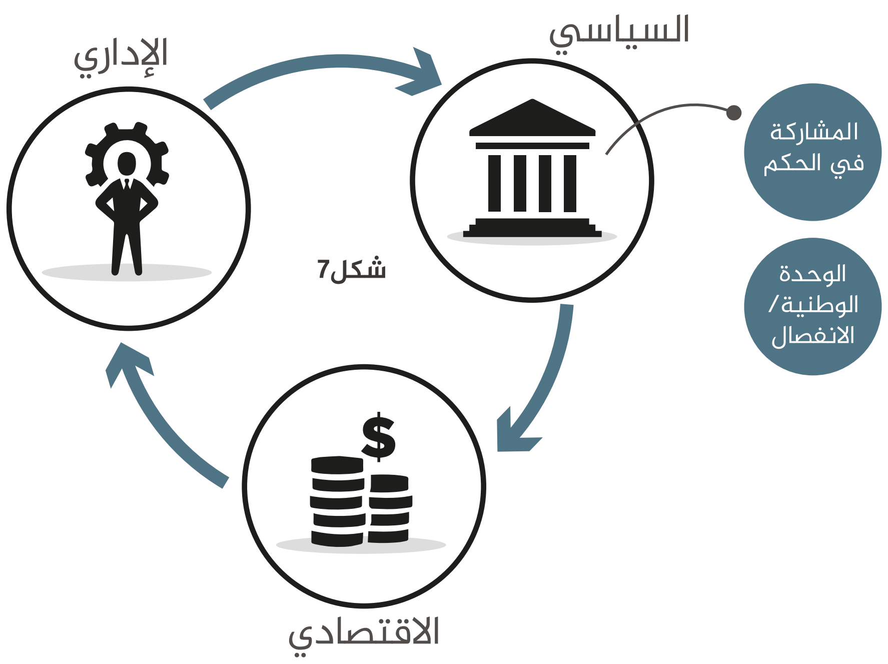
	حكومة واحدة في العاصمة بيدها كل السلطات	منح الإدارة المحلية دور وصلاحيات أقل من الحالي	منح الإدارة المحلية دور وصلاحيات أكبر من الحالي	سلطات محلية تحظى بصلاحيات إدارية واسعة في كل إقليم أو محافظة	دولة اتحادية (فيدرالية) بأقاليم متعددة يتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي	لا اعرف / لا إجابة	العدد
سني	%36,5	%3,5	%15,7	%27,4	%14,2	%2,7	**937**
علوي	%84,1	%4,5	%9,1	%2,3	%0,0	%0,0	**44**
اسماعيلي	%15,4	%7,7	%38,5	%38,5	%0,0	%0,0	**13**
مسيحي	%54,5	%0,0	%22,7	%18,2	%4,5	%0,0	**44**
درزي	%88,1	%0,0	%7,1	%2,4	%0,0	%2,4	**42**
شيعي	%80,0	%0,0	%20,0	%0,0	%0,0	%0,0	**15**
أفضل عدم الاجابة	%43,1	%1,9	%14,4	%6,7	%33,0	%1,0	**209**

جدول 3. الموقف من اللامركزية حسب القومية – الإثنية في العينة الكلية

	حكومة واحدة في العاصمة بيدها كل السلطات	منح الإدارة المحلية دور وصلاحيات أقل من الحالي	منح الإدارة المحلية دور وصلاحيات أكبر من الحالي	سلطات محلية تحظى بصلاحيات إدارية واسعة في كل إقليم أو محافظة	دولة اتحادية (فيدرالية) بأقاليم متعددة يتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي	لا اعرف / لا إجابة	العدد
عربي	%47,0	%3,3	%16,6	%23,8	%7,1	%2,1	**1120**
كردي	%3,0	%0,8	%4,5	%4,5	%85,7	%1,5	**133**
اشوري	%23,5	%0,0	%17,6	%52,9	%5,9	%0,0	**17**
افضل عدم الاجابة	%26,7	%3,3	%23,3	%10,0	%30,0	%6,7	**30**

التصورات السائدة عن اللامركزية:

للتعرف على التصورات السائدة عن اللامركزية، ركزت دراستنا على ثلاثة جوانب أساسية: الجانب السياسي (المشاركة في الحكم، وحدة وطنية- انفصال) والإداري والاقتصادي. سنحاول تتبع حضورها في قوائم المستجيبين تبعاً للمنطقة وكذلك للقومية- الإثنية، وللطائفة، السؤال هو أين يبرز أحد الجوانب على حساب الجوانب الأخرى. في السطور التالية سنشرح كل منها بتفصيل أكبر (شكل 7).



شكل7

1. التصورات السلبية

للتعرف على التصورات السلبية المنتشرة عن اللامركزية والتي قد تدفع إلى التمسك بالحكومة المركزية ذات الصلاحيات الكاملة، توجهنا بالسؤال عن الأمور السلبية للامركزية حسب رأي المستجيبين، وعرضنا ستة خيارات ممكنة للإجابة، وتشمل ثلاثة جوانب رئيسية:

- السياسي: كان هناك ثلاث خيارات تتدرج في شدتها من تعزيز "الميل نحو تفضيل المصالح المحلية على المصلحة العامة"، مروراً بـ " تشجع الحركات الانفصالية"، وصولاً إلى " تهديد وحدة البلاد".
- الإداري: عبارة عن مستويين الأول بـ "خلق جو من التنافس السلبي بين السلطات المحلية وكذلك مع السلطة في العاصمة" والثاني "فوضى في الإدارة".
- الاقتصادي: خيار واحد "تزيد من الأعباء المالية والمصاريف".

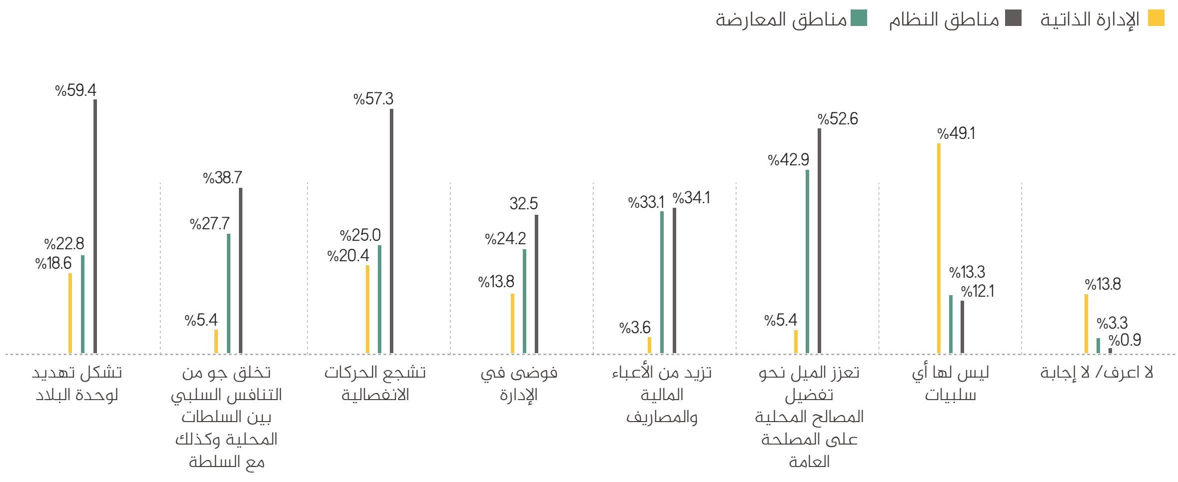
بمقارنة المناطق فيما بينها، نلاحظ أنه:

- في مناطق المعارضة كان الجانب الأبرز سياسيا ولكن لم يصل إلى حد المخاوف من الانفصال، فهذه الجوانب جاءت في مرتبة متأخرة في قائمتهم، فلقد كان "تعزيز الميل نحو تفضيل المصالح المحلية على المصلحة العامة"(42.9 %)؛ الثاني كان الاقتصادي (33.10 %)، وجاءت بعده الجوانب الإدارية والسياسية الأخرى (الانفصال).

- في مناطق النظام، تصدرت القائمة الجوانب السياسية بأعلى مستوياتها: " تشجع الحركات الانفصالية" (57.3 %)، وصولاً إلى "تهديد وحدة البلاد" (59.4 %)، ثم المستوى السياسي الأدنى "الميل نحو تفضيل المصالح المحلية على المصلحة العامة" (52.60 %)، وبعدها جاء الإداري والاقتصادي.

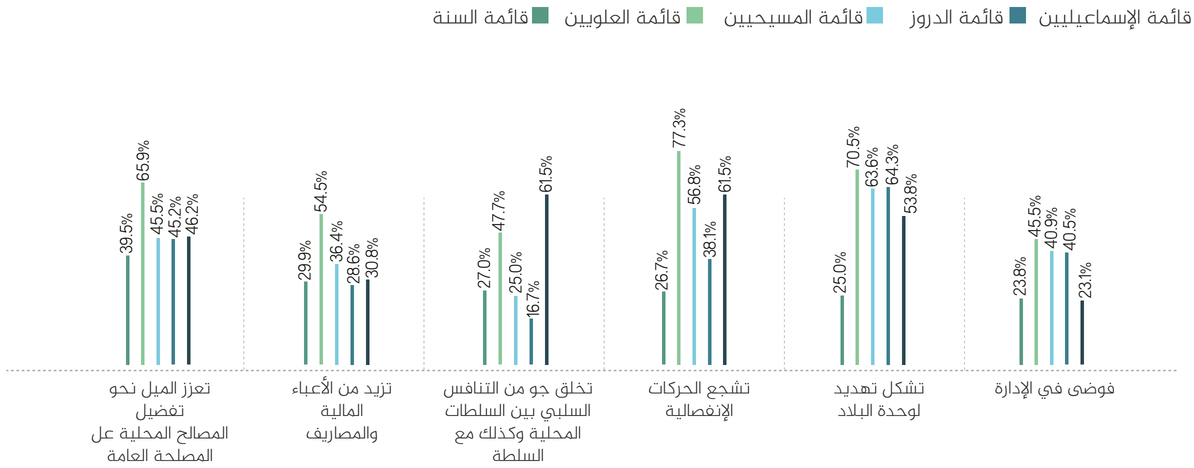
- في مناطق الإدارة الذاتية، جاءت الجوانب السياسية المتعلقة بالمخاوف من الانفصال في المقدمة بحدود الـ20 %، ثم الإدارية، و جاء الاقتصادي في آخر القائمة. لكن يلاحظ أنها حوالي نصف المستجيبين قالوا إنه ليس للامركزية أي سلبيات. وهي نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع مناطق النظام والمعارضة، حيث كانت بحدود 13% فقط.

شكل8: سلبيات اللامركزية حسب المناطق



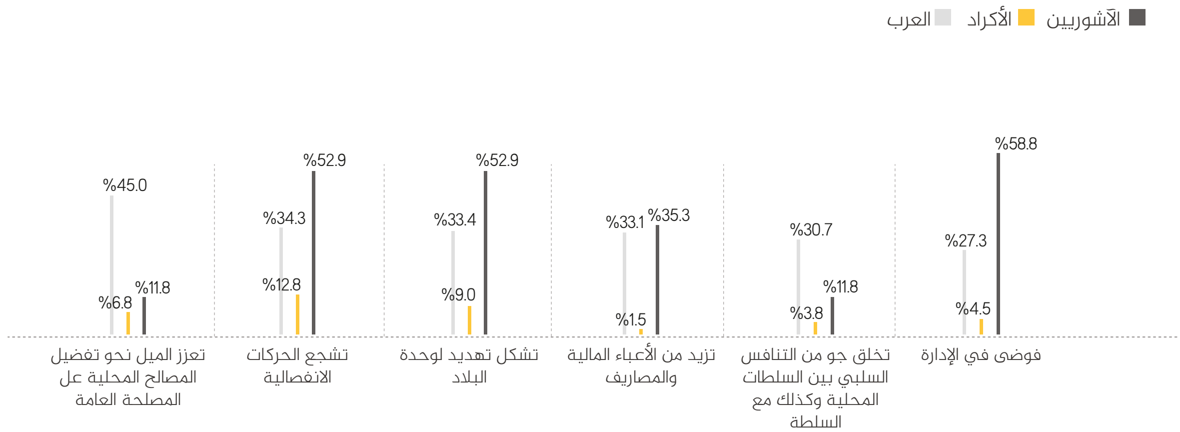
فيما يلي نعرض قوائم مرتبة تنازلياً من الخيار الأكثر ذكراً إلى الأقل لدى كل طائفة دينية. تتصدر الجوانب السياسية الثلاثة قائمة العلويين والمسيحيين ويأتي في مقدمتها تلك المتعلقة بالمخاوف من الانفصال بنسب تجاوزت الـ 70 %. أما قائمة الدروز والاسماعيليين فيأتي في مقدمتها السياسي والإداري (تجاوزا الـ 60 %)، ويتراجع الاقتصادي إلى المرتبة ما قبل الأخيرة عندهم، هذا الجانب يرتفع إلى المرتبة الرابعة في قائمة العلويين ويصل إلى المرتبة الثانية في قائمة السنة (شكل 9).

شكل9: سلبيات اللامركزية حسب الطائفة



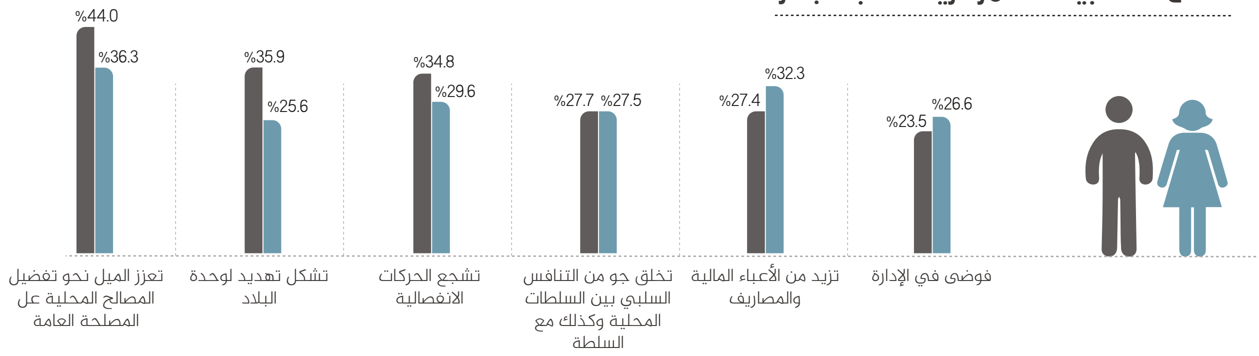
يبدو أيضاً أن ترتيب سلبيات اللامركزية يختلف، نوعاً ما، على أساس القومية – الإثنية. على الرغم من أن الأسباب السياسية جاءت في المقدمة سواء أعند الكرد أم العرب، إلا أن المخاوف ذات البعد الاقتصادي جاءت قبل الإداري في قائمة العرب، بينما جاءت في آخر القائمة عند الكرد. أما عند الآثوريين فتصدرت قائمتهم الخشية من الفوضى في الإدارة وجاء بعدها الأمور السياسية المتعلقة بالمخاوف من الانفصال (شكل 10).

شكل10: سلبيات اللامركزية حسب القومية - الإثنية



على الرغم من أن قائمة الرجال، كما النساء، تصدرتها جوانب سياسية، إلا أن الملفت للنظر هو بروز المخاوف ذات البعد الاقتصادي في قائمة النساء. حيث جاءت في المرتبة الثانية عندهم، وتراجعت إلى الخامسة عن الرجال. كما أن الخشية على وحدة البلاد تراجعت من المرتبة الثانية في قائمة الرجال إلى آخر القائمة عند النساء (شكل 11).

شكل11: سلبيات اللامركزية حسب الجندر



2. التصورات الإيجابية

للتعرف على التصورات الإيجابية عن اللامركزية، توجهنا بالسؤال عن إيجابياتها حسب رأي المستجيبين، وعرضنا سبعة خيارات ممكنة للإجابة، وتشمل الجوانب الرئيسية الثلاث ذاتها التي عرضناها في قائمة السلبيات، وكانت على الشكل التالي:

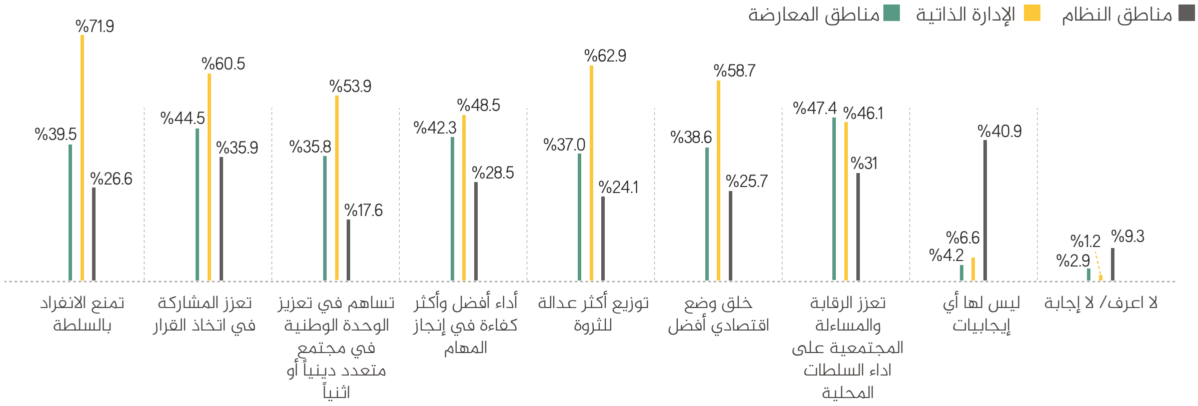
- السياسي هنا نوعان، الأول يخص المشاركة في الحكم ويشمل "تعزز المشاركة في اتخاذ القرار"، و"تمنع الانفراد بالسلطة". الثاني يخص الوحدة الوطنية وكان على الشكل التالي "تساهم في تعزيز الوحدة الوطنية في مجتمع متعدد دينيا أو اثنياً".
- الاقتصادي: وكان عبارة عن خيارين "توزيع أكثر عدالة للثروة" و "خلق وضع اقتصادي أفضل".
- الإداري: أيضاً خياران "تعزز الرقابة والمساءلة المجتمعية على اداء السلطات المحلية" و "أداء أفضل وأكثر كفاءة في إنجاز المهام".

بالنظر إلى النتائج تبعا للمناطق، نلاحظ ما يلي:

- جاءت الجوانب الإدارية وتلك السياسية المتعلقة بالمشاركة في الحكم في مقدمة الايجابيات المذكورة في قائمة مناطق المعارضة، وجاءت بعدها الاقتصادية وفي آخرها حلت الوحدة الوطنية.
- في مناطق الإدارة الذاتية جاءت أولاً الجوانب السياسية المتعلقة بالمشاركة في الحكم والجوانب الاقتصادية وفي آخر القائمة حلت الإدارية والوحدة الوطنية.
- في مناطق النظام قالت نسبة كبيرة بلغت 40 % ان ليس للامركزية أي إيجابيات. جاء في المقدمة تعزيز المشاركة في اتخاذ القرار بنسبة 35.9 % (المشاركة في الحكم) وحلّ بعدها "تعزيز الرقابة والمساءلة المجتمعية على أداء السلطات المحلية" (الإداري)، بينما حلّت الوحدة الوطنية في آخر قائمتهم، وجاءت باقي النسب متقاربة إلى حد ما.

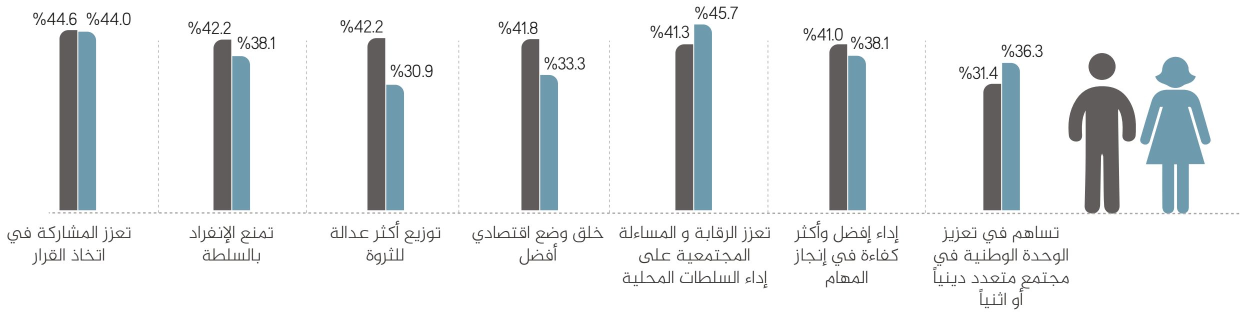
على العكس من مناطق النظام، نسبة قليلة جداً في مناطق المعارضة قالت إنه ليس للامركزية أي إيجابيات[1]. لكن في نفس الوقت، وعلى العكس من مناطق الإدارة الذاتية، نسبة قليلة قالت أن ليس لها أي سلبيات. إذن يبدو أن المستجيبين في مناطق المعارضة يدركون سلبيات وإيجابيات اللامركزية. لكن على الرغم من أنهم ذكروا إيجابية أو أكثر لها، ما تزال نسبة كبيرة تقول إنها لا تريدها: 38,8 % قالوا إنهم يريدون حكومة واحدة في العاصمة بيدها كل السلطات، مقابل 55.3 % وافقوا على منح صلاحيات أوسع للسلطات المحلية (شكل12).

شكل12: إيجابيات اللامركزية حسب المناطق



تأتي الأمور الاقتصادية في آخر قائمة النساء لإيجابيات منح السلطات المحلية صلاحيات واسعة، بينما تحتلَ موقعا متقدما في قائمة الرجال، في المرتبتين الثانية والثالثة. ويأتي أحد الجوانب الإدارية في المقدمة وقبل السياسية في قائمة النساء. باختصار، تعطي النساء الأولوية للأمور الإدارية ولتلك المرتبطة بالمشاركة في الحكم ، بينما يعطي الرجال الأولوية للمشاركة في الحكم والجانب الاقتصادي، ويأتي بعد ذلك بفارق ضئيل الإداري (شكل 13).

شكل13: إيجابيات اللامركزية حسب الجندر

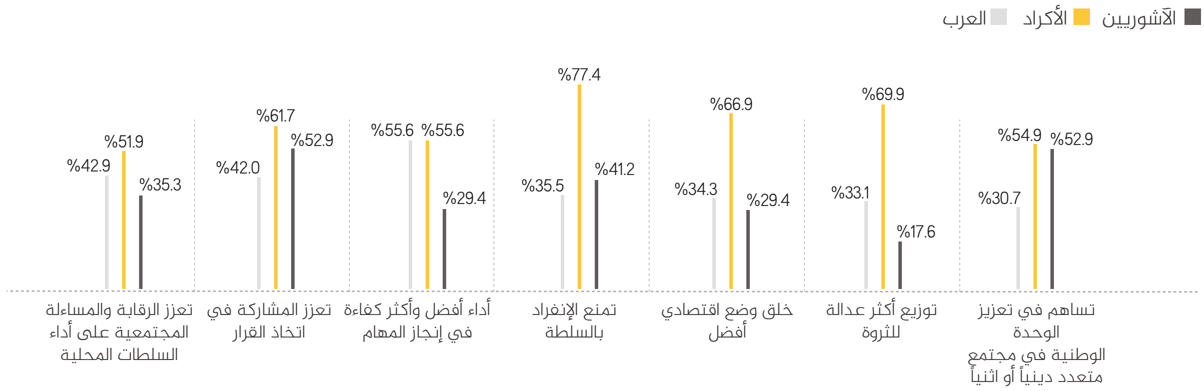


1- لقد كانت أقل من مناطق الإدارة الذاتية، وبلغت 4.2 % فقط.

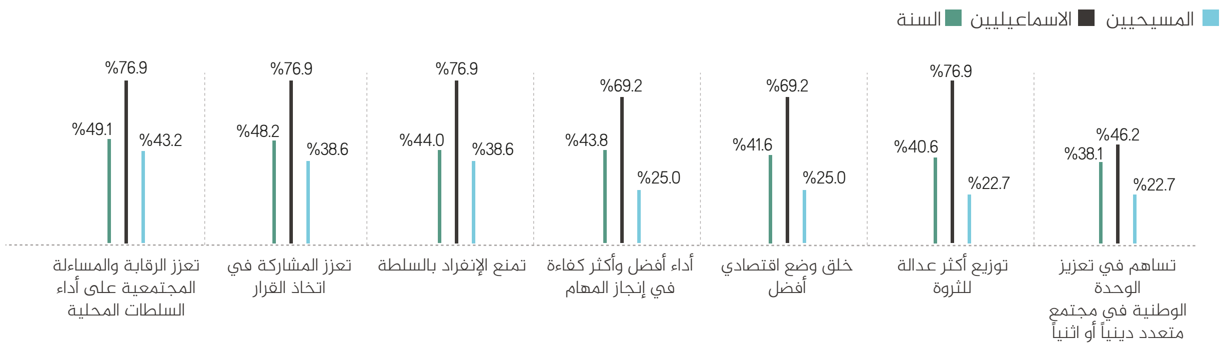
يحتل الاقتصادي موقعاً متقدماً في قائمة الكرد بالمقارنة مع العرب حيث جاء في المرتبتين الثانية والثالثة، بينما تراجع إلى الخامسة والسادسة عند العرب، وجاء في آخر قائمة الآثوريون. ارتفع هاجس الوحدة الوطنية إلى المرتبة الثانية عند الآثوريين، وتراجع إلى السادسة عند الكرد بينما حاء في المرتبة الأخيرة في قائمة العرب (شكل 14).

جاءت إجابات السنة والاسماعيليين والمسيحيين متشابهة نوعاً ما من حيث وضع الوحدة الوطنية في آخر القائمة، وبروز الأمور المرتبطة بالمشاركة في الحكم، لكن الملاحظ أن الاسماعيليين يضعون الاقتصادي في مرتبة متقدمة، حيث جاء في رأس قائمتهم بالتشارك مع المشاركة في الحكم (شكل 15).

شكل14: إيجابيات اللامركزية حسب القومية - الإثنية



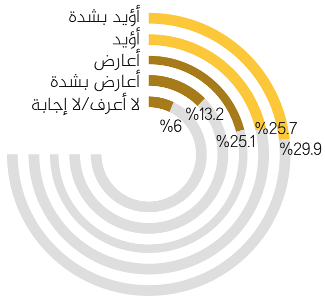
شكل15: إيجابيات اللامركزية حسب الطائفة



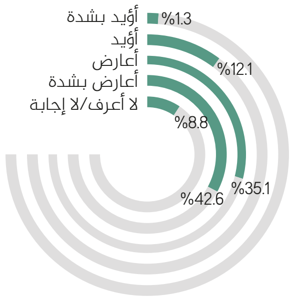
الفصل الثالث
الإدارة الذاتية الديمقراطية

للتعرف على موقف المستجيبين من تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية توجهنا إلى المستجيبين بالسؤال التالي: ما رأيك في "الإدارة الذاتية الديمقراطية" التي أعلن عنها حزب الاتحاد الديمقراطي؟

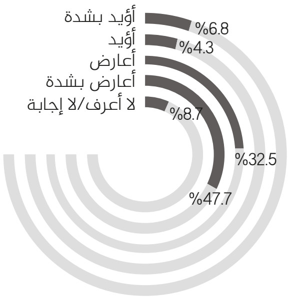
يبدو أن هناك شبه إجماع على معارضتها في مناطق النظام والمعارضة. نسبة كبيرة تقول إنها تعارضها بشدة، تجاوزت الـ 40 % في هذه المناطق (شكل 17 و 18). أما في مناطق الإدارة الذاتية، قال أكثر من نصف المستجيبين أنهم يؤيدونها (25.7% يؤيد و29.9% يؤيد بشدة) وبشكل عام عارضها أكثر من الثلث، لكن يجب ملاحظة أن نسبة الذين قالوا أنهم يعارضونها بشدة وصلت إلى 13.2% (شكل 16).



شكل16: في مناطق الإدارة الذاتية



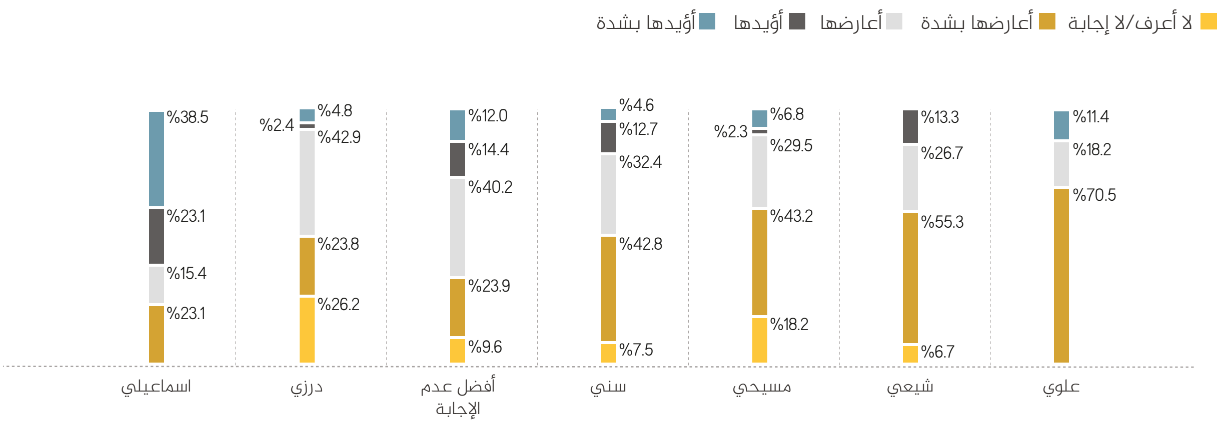
شكل17: في مناطق المعارضة



شكل18: في مناطق النظام

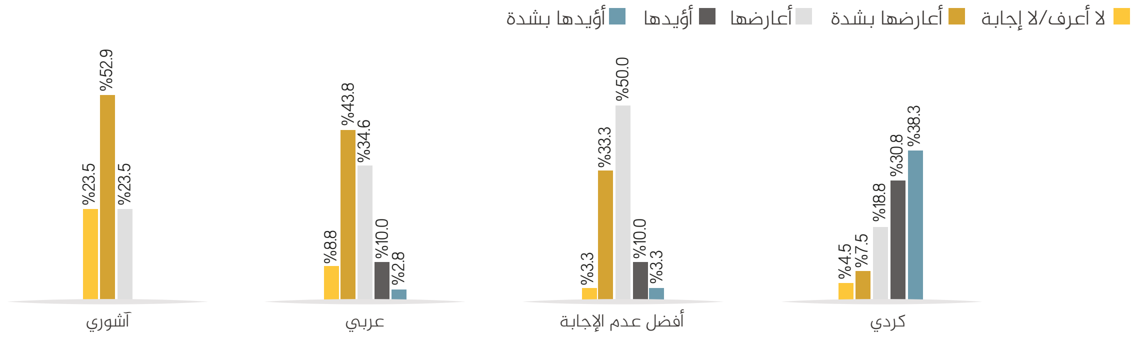
باستثناء الإسماعيليين، يبدو أن كل الطوائف تعارض الإدارة الذاتية الديمقراطية، تصل المعارضة إلى أشدها عند العلويين، حيث قال معظمهم إنهم يعارضونها بشدة (70.5 %). نفس الإجابة نجدها عند أكثر من نصف الشيعة (شكل 19).

شكل19: الموقف من الإدارة الذاتية الديمقراطية حسب الطائفة في العينة الكلية



ويعارضها أيضا العرب والآثوريون، ونسبة كبيرة منهم تقول إنها تعارضها بشدة بلغت 52.9 % عند الآثوريين، و43.8 % عند العرب. تؤيدها أكثرية الكرد (69,1%)، علما أن أكثر من الثلث يقول إنه يؤيدها بشدة (شكل 20).

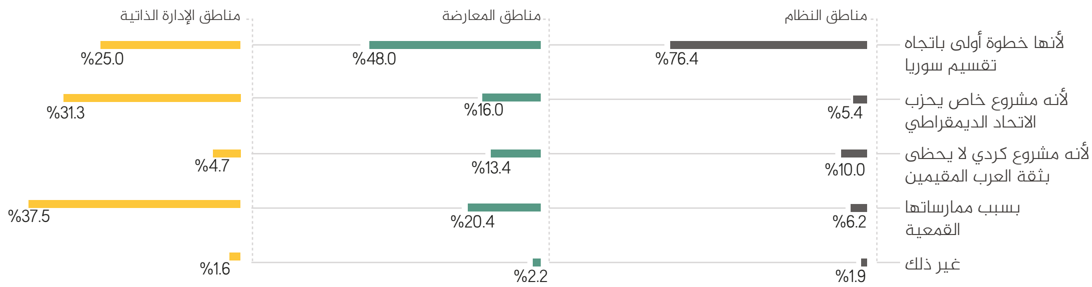
شكل20: الموقف من الإدارة الذاتية الديمقراطية حسب القومية-الإثنية في العينة الكلية



دوافع المعارضة

يبدو أن الدافع الرئيسي لمعارضة الإدارة الذاتية في مناطق النظام والمعارضة واحد: إنه الخوف من التقسيم. لكن يلاحظ ارتفاع نسبة أولئك الذين ذكروا ممارسات الإدارة الذاتية القمعية كسبب لرفضها في مناطق المعارضة بالمقارنة مع مناطق النظام، فلقد ارتفعت النسبة من 6.2 % إلى 20.4 % . هذا السبب تحول إلى السبب الرئيسي للمعارضة في مناطق الإدارة الذاتية حيث ذكره 37.5 % من المستجيبين. وكسبب ثاني جاء النظرة إليها كمشروع خاص بحزب الاتحاد الديمقراطي، وكمشروع لا يحظى بثقة الكثير من الكرد أنفسهم (31.3 %) وتراجع الخوف من التقسيم إلى المرتبة الثالثة في هذه المناطق بنسبة 25.0 %. إلا ان المثير للانتباه هو أن نسبة قليلة فقط من المستجيبين المعارضين له قالت أن السبب كونه مشروعاً كردياً، فقط 4.7 % (شكل 21).

شكل21: الدوافع الرئيسية لمعارضة الإدارة الذاتية



تقول أكثرية العرب المعارضين للإدارة الذاتية إن السبب الرئيسي لمعارضتهم يكمن في أنها خطوة أولى نحو تقسيم سوريا (56.9 %). أما الكرد المعارضين لها فانقسموا إلى تيارين رئيسيين، الأول يقول إن سبب المعارضة الرئيسي هو أن هذه الإدارة مشروع خاص بحزب الاتحاد الديمقراطي (45.7 %)، والثاني يقول إن السبب الرئيسي هو ممارساتها القمعية. أكثر من ثلث الأثوريين المعارضين لها قالوا إن السبب هو أنها خطوة أولى لتقسيم سوريا، و30.8 % قالوا إن السبب هو ممارساتها القمعية (جدول 4).

جدول 4. دوافع معارضة الإدارة الذاتية الديمقراطية حسب القومية -الإثنية في العينة الكلية

	لأنها خطوة أولى باتجاه تقسيم سوريا	لأنه مشروع خاص بحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وحده، ولا يحظى بثقة الكثير من الكرد أنفسهم	لأنه مشروع كردي لا يحظى بثقة العرب المقيمين في المنطقة	بسبب ممارساتها القمعية	غير ذلك	العدد
عربي	%56,9	%12,7	%12,7	%15,6	%2,0	879
كردي	%11,4	%45,7	%0,0	%40,0	%2,9	35
اشوري	%38,5	%7,7	%15,4	%30,8	%7,7	13
افضل عدم الاجابة	%20,0	%24,0	%0,0	%56,0	%0,0	25

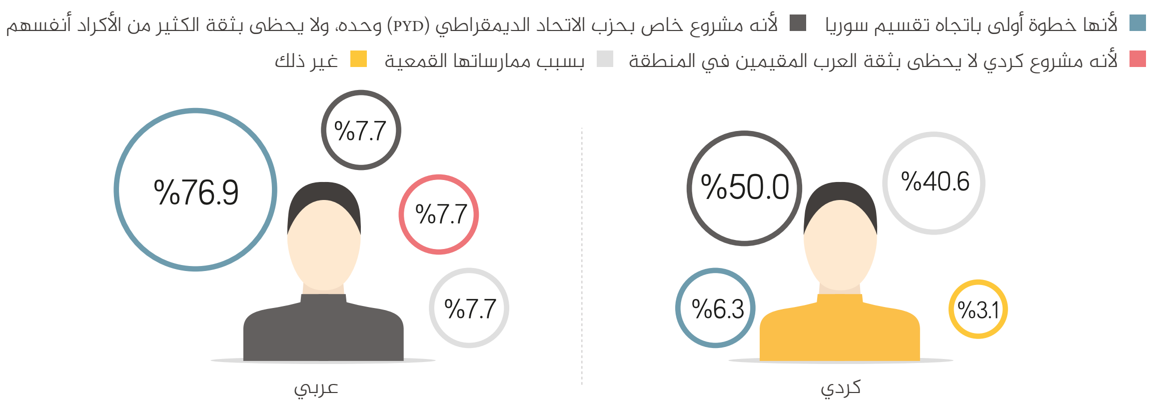
باستثناء السنة، يبدو أن سبب المعارضة الرئيسي عند باقي الطوائف هو رؤيتها كخطوة أولى نحو التقسيم. على الرغم من أن هذه الإجابة حازت على تأييد حوالي نصف السنة، إلا أن النصف الثاني من السنة توزع على باقي الخيارات: قال 20 % منهم أن السبب هو ممارساتها القمعية، ونسب متقاربة (بحدود الـ 15 %) قالت إن السبب هو أنه مشروع خاص بحزب الاتحاد الديمقراطي ولا يحظى بثقة الكثير من الكرد، أو أنه مشروع كردي لا يحظى بثقة الكثير من السكان العرب في المنطقة (جدول 5).

يبدو أن السبب الرئيسي لرفض الإدارة الذاتية عند العرب في مناطقها يكمن في أنها تثير مخاف تقسيم البلاد، فهم يرون فيها الخطوة الأولى لذلك. أما الكرد الذين يعارضونها فانقسموا بين تيارين رئيسيين: مشروع خاص بحزب الاتحاد الديمقراطي لا يحظى بثقة الكثير من الكرد (50 %) وممارساتها القمعية (40.6 %) (شكل 22).

جدول 5. دوافع معارضة الإدارة الذاتية الديمقراطية حسب الطائفة في العينة الكلية

	لأنها خطوة أولى باتجاه تقسيم سوريا	لأنه مشروع خاص بحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وحده، ولا يحظى بثقة الكثير من الكرد أنفسهم	لأنه مشروع كردي لا يحظى بثقة العرب المقيمين في المنطقة	بسبب ممارساتها القمعية	غير ذلك	العدد
سني	%47,5	%15,7	%14,9	%20,1	%1,7	**705**
علوي	%94,9	%5,1	%0,0	%0,0	%0,0	**39**
مسيحي	%65,6	%6,3	%15,6	%9,4	%3,1	**32**
درزي	%85,7	%3,6	%3,6	%3,6	%3,6	**28**
شيعي	%91,7	%0,0	%0,0	%0,0	%8,3	**12**
أفضل عدم الاجابة	%64,2	%14,2	%2,2	%15,7	%3,7	**134**

شكل 22. دوافع رفض الإدارة الذاتية الديمقراطية في مناطقها وحسب القومية - الإثنية

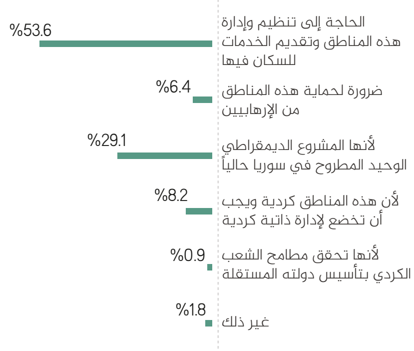


دوافع المعارضة

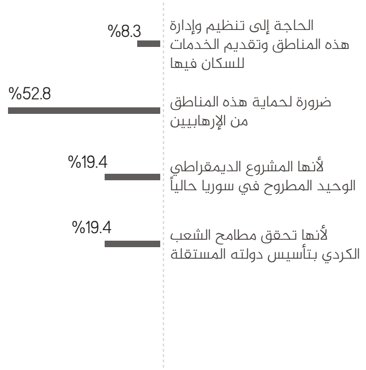
يبدو أن دوافع التأييد تختلف حسب المناطق بشكل ملحوظ. الدافع الرئيسي للتأييد في مناطق المعارضة كان الحاجة إلى تنظيم وإدارة البلدات الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية فلقد اختار هذه الإجابة أكثر من نصف المستجيبين في المناطق التي تسيطر عليها قوى المعارضة (شكل 23). نسبة مشابهة في مناطق النظام (52.8 %) قالت أن السبب هو الحاجة لحماية هذه البلدات من الإرهابيين (شكل 24). أما في مناطق الإدارة الذاتية نفسها، توزعت الإجابات على العديد من الخيارات، جاء في مقدمتها ضرورة حماية هذه المناطق من الإرهابيين أيضاً، بالإضافة إلى كونها المشروع الديمقراطي الوحيد المطروح في سوريا حاليا (شكل 25). هذا السبب الأخير جاء في المرتبة الثانية في مناطق المعارضة والنظام بنسبة 29.1 % و 19.4 % على التوالي.

يبدو أن السبب الرئيسي عند العرب المؤيدين للإدارة الذاتية هو الحاجة إلى تنظيم وإدارة هذه المناطق حيث ذكره (42.0 %)، أما السبب الثاني هو انها المشروع الديمقراطي الوحيد المطروح حالياً (حوالي ربع العرب المؤيدين للإدارة). أما الكرد فتوزعت إجاباتهم على مختلف الأسباب المطروحة بشكل متقارب. جاء في مقدمتها سبب كونها "مناطق كردية ويجب أن تخضع لإدارة ذاتية كردية" (26.1 %) وفي آخر القائمة أنها "تحقق مطامح الشعب الكردي بتأسيس دولته المستقلة" (12.0 %) (شكل 26).

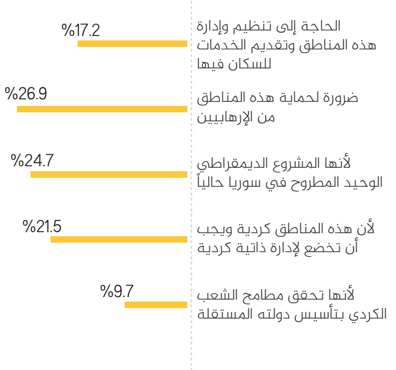
شكل23: مناطق المعارضة



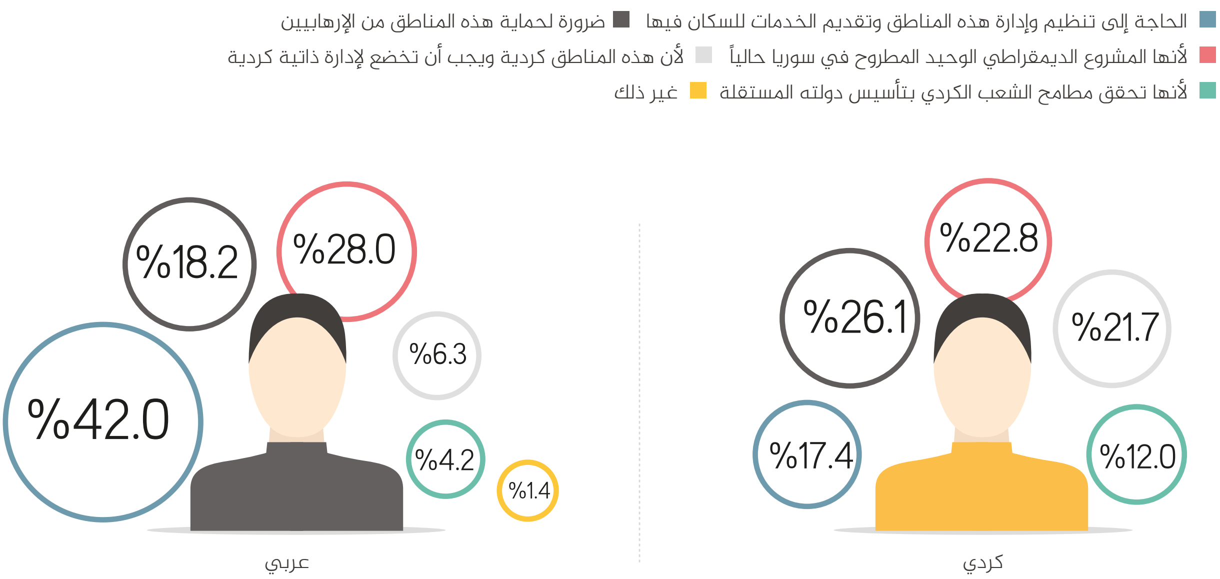
شكل24: مناطق النظام



شكل25: مناطق الإدارة الذاتية



شكل 26. أسباب تأييد الإدارة الذاتية حسب القومية - الإثنية في العينة الكلية

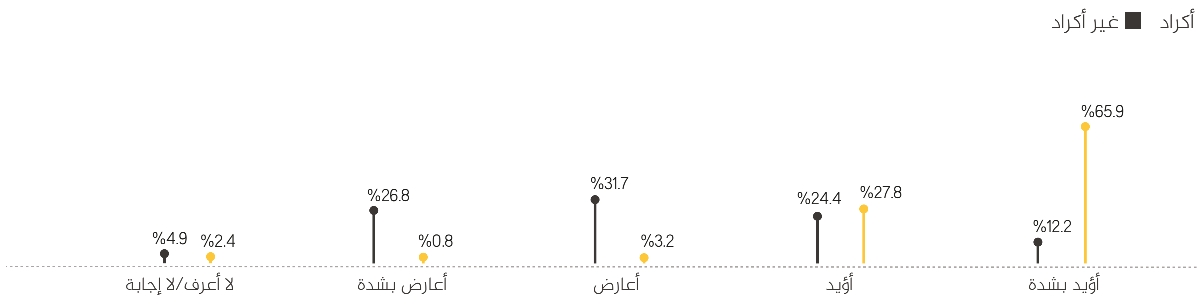


بين الكرد وباقي المكونات الاجتماعية في مناطق الإدارة الذاتية

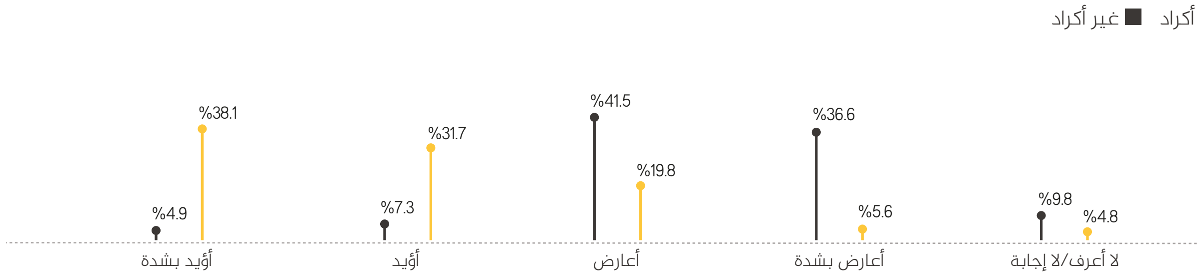
يبدو أن السكان غير الكرد في مناطق الإدارة الذاتية يميلون إلى معارضة الفيدرالية[2]، فلقد قال 58.5% منهم إنهم يعارضون أو يعارضون بشدة تحويل سوريا إلى دولة فدرالية بأقاليم ذات حكم شبه ذاتي. ويجمع الكرد على تأييد هذا الإجراء (93.7 %). لكن نسبة المعارضة عند غير الكرد ارتفعت بشكل كبير عند السؤال عن موقفهم من الإدارة الذاتية الديمقراطية، فلقد تحول هذا الرفض إلى شبه إجماع، الأمر الذي يوحي بحالة استقطاب كبيرة، بين اتفاق معظم الكرد على تأييدها (69,8 %) واتفاق جيرانهم من المكونات الاجتماعية الأخرى على معارضتها (78.1 %).

لكن ما تفسير هذا الارتفاع الكبير في نسبة المعارضة لدى السؤال عن الإدارة الذاتية بالمقارنة مع تحويل سوريا إلى بلد فيدرالي في إجابات غير الكرد، وتراجع نسبة التأييد في إجابات الكرد؟ لعل ما شاهدناه سابقاً، لدى دراستنا للموقف من الفدرالية في الفصل الأول، وما شاهدناه في الفصل الأخير يساعدنا على إيجاد تفسير لهذا الموقف. ربما يكون السبب في كون هؤلاء السكان ينظرون بشكوك إلى الإدارة الذاتية الديمقراطية على اعتبارها مشروع خاص بحزب الاتحاد الديمقراطي، أو بسبب ممارساتها القمعية، أو كليهما. لكن قد يكون هناك أيضاً أسباب أخرى بحاجة إلى بحث أكثر، أسباب تتعلق بشروط وظروف تأسيسها.

شكل 27. الموقف من الفدرالية بين الكرد وباقي المكونات الاجتماعية في مناطق الإدارة الذاتية



شكل 28. الموقف من الإدارة الذاتية الديمقراطية بين الكرد وباقي المكونات الاجتماعية في مناطق الإدارة الذاتية



2- لا بد من التذكير أن هذا المسح تم إجراءه قبل الإعلان عن النظام الفدرالي في سوريا مؤخراً من قبل الإدارة الذاتية الديمقراطية، فلم يكن المقصود هو هذا النظام الفدرالي على وجه التحديد.

خلاصة وتوصيات

باستثناء الكرد، يبدو أن الفيدرالية تثير مخاوف باقي السوريين في عينتنا، فهم متفقون على رفضها، ونسبة كبيرة منهم تعارضها بشدة. لكن هناك ميلا إلى تأييد منح صلاحيات واسعة للسلطات المحلية، ويزداد هذا التأييد في مناطق المعارضة بشكل واضح بالمقارنة مع مناطق النظام. يبدو أن غياب الدولة في مناطق المعارضة، ساهم بتعزيز الميول نحو اللامركزية، وانتشار تصورات إيجابية عنها.

تختلف التصورات عن اللامركزية، سلبياتها وإيجابياتها، بين المناطق، أو الطوائف أو الإثنيات، لكن بشكل عام يمكننا القول أن المخاوف المتعلقة بالانفصال تأتي في مرتبة متقدمة في قوائمهم للسلبيات، بينما تأتي ميزاتها بتعزيز "المشاركة في الحكم" في مراتب متقدمة في قائمة الإيجابيات.

بناء على ما سبق، لا يبدو من الحكمة طرح الفدرالية في الوقت الراهن، ليس فقط بسبب المعارضة الشديدة من قبل السوريين من غير الكرد، وإنما أيضاً لحال الاستقطاب الشديدة بين الكرد الذين يؤيدونها بشدة، وباقي السوريين الذين يعارضونها بشدة. بينما من الممكن بدلاً من ذلك، البناء على التوجهات الحذرة لصالح اللامركزية[3]، كطريق مشترك يلتقي فيه الجميع. فكما بينت هذه الدراسة، تحظى اللامركزية بتأييد لا بأس فيه، ممكن تدعيمه من خلال خطاب وممارسة سياسية وضمانات تساهم في تعزيز التصورات الإيجابية عنها، والمنتشرة بشكل كبير بين المستجيبين (خصوصاً في مناطق المعارضة والإدارة الذاتية الديمقراطية)، والعمل على تبديد المخاوف والسلبيات، ولا سيما تلك المرتبطة بالمخاوف من الانفصال. تدعم هذه النتائج دراستنا السابقة عن الطائفية، حيث بينت وجود رفض شديد لطروحات التقسيم، فالميل العام في سوريا، على ما يبدو، هو باتجاه دولة مواطنة تعامل المواطنين على قدم المساواة أمام القانون[4]. ولقد انتهينا للتو من دراسة مُكمّلة لدراستنا هذه عن اللامركزية[5]، هي عبارة عن تقييم لأداء عدد من المجالس المحلية السورية، وكان هناك اصرار عند المستجيبين على ضرورة الانتخابات المحلية من أجل إدارة بلداتهم. كل هذه المؤشرات تؤكد على أن المضي في طريق دعم انتقال ديمقراطي يضمن تأسيس دولة مواطنة، حيث تحظى الإدارة المحلية المنتخبة بصلاحيات واسعة هو الخيار الذي سيدعمه القطاع الأكبر من السوريين.

أخيراً، لا شك أن المزيد من الدراسات ستكون ضرورية، خصوصاً كون البيانات التي بين أيدينا تم جمعها قبل الإعلان عن النظام الفيدرالي من مدينة الرميلان السورية ومن قبل الإدارة الذاتية الديمقراطية. هذا الإعلان قوبل بمعارضة قطاعات واسعة من السوريين وعبّرت العديد من الهيئات السياسية والعسكرية عن رفضها الكامل له. إن هذا الأمر من شأنه أن يترك آثاراً سلبية ومعاكسة قد تدفع باتجاه التراجع عن التوجهات نحو اللامركزية – والتي تجلت بوضوح في هذه الدراسة – لصالح المركزية. فهذا الإعلان قد يعزز الجانب الأبرز من التصورات السلبية المنتشرة عن اللامركزية في سوريا، ويساهم في تأكيد أكثرها حساسية: التقسيم والانفصال. خصوصاً أنه يأتي من طرف واحد على علاقة بجهات سياسية لا تحظى بثقة الكثير من السوريين. ولعل هذا ما يفسر تراجع تأييد الإدارة الذاتية الديمقراطية حتى بين صفوف أولئك الذين قالوا إنهم يريدون الفدرالية أو اللامركزية.

3- بينما حسمت نسبة كبيرة من المستجيبين موقفها في مناطق الإدارة الذاتية أو النظام بنفي وجود أي سلبيات أو إيجابيات للامركزية، نجد اتفاق بين المستجيبين في مناطق المعارضة على أن اللامركزية سلبيات وإيجابيات. لكن في الوقت الذي ذكر أكثر من 95 % منهم إيجابية أو أكثر، لم يقل إلا 39.1 % أنهم يريدون منح صلاحيات واسعة للإدارة المحلية أو يريدون دولة فدرالية، وقال 16.2 % أنهم يريدون منح الإدارة المحلية صلاحيات أوسع من الحالية. إذاً هذا الحذر يتجلى في مناطق المعارضة بشكل أكبر من غيره.

4- انظر **المسألة الطائفية** في سوريا، اليوم التالي، شباط 2016.

5- تمت بشكل متزامن معها، وهي بعنوان المجالس المحلية السورية في عيون مجتمعاتها: تقييم أداء خمسة مجالس محلية بمنهجية المسح الاجتماعي، ستصدر قريباً جداً عن "اليوم التالي".

عرض لأهم النتائج

الفصل الأول: الفيدرالية

- يبدو أن المستجيبين في مناطق النظام والمعارضة متفقون على رفض الفيدرالية، والنسبة الأكبر منهم قالت إنها تعارضها بشدة: 44.0% في مناطق المعارضة وارتفعت إلى 57.0% في مناطق النظام، وهناك شبه إجماع على تأييدها في مناطق الإدارة الذاتية (79.6%)، علما أن نسبة الذين قالوا إنهم يؤيدونها بشدة تجاوزت نصف عدد المستجيبين فيها.
-

بالنظر إلى النتائج على أساس الطائفة، يمكن ملاحظة كيف أن هناك رفضاً كبيراً لها عند الجميع. هناك نوع من الإجماع عند العلويين على رفضها، حيث قال 93.2% إنهم يعارضونها بشدة، وتراجعت هذه النسبة إلى 84.60% عند الاسماعيليين و إلى 66.70% الشيعة. وانخفضت هذه النسبة نوعاً ما عند باقي الطوائف إلا أنها تبقى مرتفعة إلى حد كبير، فلقد تجاوزت الـ 40% عندهم (شكل 5).

- يبدو أن هناك شبه إجماع على معارضتها عند العرب (79.6%)، علماً أن حوالي نصف المستجيبين العرب قالوا أنهم يعارضونها بشدة. معظم الآثوريين أفاد بنفس إجابة العرب الرافضة للفدرالية (67.4%)، إلا أن نسبة الذين قالوا إنهم يعارضونها بشدة انخفضت إلى 17.6%. ينقلب الموقف إلى نقيضه عند الكرد، حيث نجد نوع من الإجماع عندهم على تأييدها، وأكثرهم يقول إنه يؤيدها بشدة.

الفصل الثاني: اللامركزية

- أكثر من نصف المستجيبين (55.3%) في مناطق المعارضة اختاروا إجابات منحازة نحو المزيد من اللامركزية: 30.0% قالوا إنهم يريدون سلطات محلية بصلاحيات واسعة، و 16.2% قالوا إنهم يريدون سلطات محلية بصلاحيات أوسع من الحالية، 9.1 % قالوا إنهم يريدون دولة اتحادية بأقاليم متعددة يتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي.

- هناك ميل لتأييد اللامركزية عند السنة والاسماعيليين، وانقسام عند المسيحيين، ورفض كامل عند العلويين والشيعة والدروز الذين يريدون دولة مركزية ذات حكومة بيدها كل الصلاحيات

- الاسماعيليون هم الطائفة الأكثر حماساً للامركزية في عينتنا، فلقد أيدها معظمهم، لكن بنفس الوقت لا يبدو أن فكرة الدولة الاتحادية تستهويهم، فلم يختر هذه الإجابة أياً منهم.

- ينقسم العرب على أنفسهم ونسبة قليلة جداً منهم وافقت على خيار الدولة الاتحادية (الفدرالية) بأقاليم متعددة يتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي. هذه الإجابة اختارها 85.7 % من الكرد، فهم على ما يبدو مجمعين على المضي في اللامركزية إلى أقصاها.

- في مناطق المعارضة، وفي قائمة سلبيات اللامركزية، جاء في القدمة جانب سياسي هو "تعزيز الميل نحو تفضيل المصالح المحلية على المصلحة العامة" في المرتبة الثانية جاء الاقتصادي، وجاء الإداري في أخر القائمة مع مخاوفهم من الانفصال.

- في مناطق النظام، تصدرت الجوانب السياسية قائمة سلبيات للامركزية، وجاء في مقدمتها تلك المتعلقة بالمخاوف من الانفصال.

- في مناطق الإدارة الذاتية، في قائمة سلبيات اللامركزية جاءت الأسباب السياسية المتعلقة بالمخاوف من الانفصال في المقدمة بحدود الـ20 %، ثم الإدارية، و جاء الاقتصادي في آخر القائمة.

- جاءت الجوانب الإدارية وتلك السياسية المتعلقة بالمشاركة في الحكم في مقدمة إيجابيات اللامركزية المذكورة في قائمة مناطق المعارضة، وجاءت بعدها الاقتصادية وفي آخرها حلت الوحدة الوطنية.

- في مناطق الإدارة الذاتية، وفي قائمة إيجابيات اللامركزية جاءت أولاً الجوانب السياسية المتعلقة بالمشاركة في الحكم والجوانب الاقتصادية وفي آخر القائمة حلت الإدارية والوحدة الوطنية.

- في مناطق النظام قالت نسبة كبيرة بلغت 40 % ان ليس للامركزية أي إيجابيات. جاء في المقدمة تعزيز المشاركة في اتخاذ القرار بنسبة 35.9 % (المشاركة في الحكم) و حل بعدها "تعزيز الرقابة والمسائلة المجتمعية على أداء السلطات المحلية" (الإداري) ، بينما حلت الوحدة الوطنية في آخر قائمتهم، وجاءت باقي النسب متقاربة إلى حد ما.

- على العكس من مناطق النظام ومناطق الإدارة الذاتية، نسبة قليلة جداً في مناطق المعارضة قالت إنه ليس للامركزية أي إيجابيات أو أي سلبيات، حيث أن الأغلبية الساحقة منهم ذكرت سلبيات وإيجابيات.

- في قائمة إيجابيات اللامركزية، تعطي النساء الأولوية للجوانب الإدارية ولتلك المرتبطة بالمشاركة في الحكم، بينما يعطي الرجال الأولوية للمشاركة في الحكم والجانب الاقتصادي.
- النسبة الكبرى من المستجيبين في مناطق النظام، والتي بلغت 65.6 %، رفضت أي شكل من أشكال اللامركزية وقالت إنها تريد حكومة واحدة في العاصمة بيدها كل الصلاحيات.
- في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية هناك نوع من الإجماع على تأييد اللامركزية، واختار 73.7 % من المستجيبين فيها أقصى خيارات اللامركزية في بحثنا هذا: دولة فدرالية (اتحادية) بأقاليم ذات حكم شبه ذاتي.
- تتصدر الجوانب السياسية الثلاثة قائمة العلويين والمسيحيين لسلبيات اللامركزية، ويأتي في مقدمتها تلك المتعلقة بالمخاوف من الانفصال بنسب تجاوزت الـ 70 %. أما قائمة الدروز والاسماعيليين فيأتي في مقدمتها السياسي والإداري (تجاوزا الـ 60 %)، ويتراجع الاقتصادي إلى المرتبة ما قبل الأخيرة عندهم، هذا الجانب يرتفع إلى المرتبة الرابعة في قائمة العلويين ويصل إلى المرتبة الثانية في قائمة السنة.
- على الرغم من أن الأسباب السياسية جاءت في المقدمة سواء عند الكرد أم العرب، إلا أن المخاوف ذات البعد الاقتصادي جاءت قبل الإداري في قائمة العرب، بينما جاءت في آخر القائمة عند الكرد.
- قائمة الرجال، كما النساء، تصدرتها جوانب سياسية، إلا أن الملفت للنظر هو بروز المخاوف ذات البعد الاقتصادي في قائمة النساء، حيث جاءت في المرتبة الثانية عندهم، وتراجعت إلى الخامسة عند الرجال. كما أن الخشية على وحدة البلاد تراجعت من المرتبة الثانية في قائمة الرجال إلى آخر القائمة عند النساء.
- في قائمة إيجابيات اللامركزية، يحتل الاقتصادي موقعاً متقدماً في قائمة الكرد بالمقارنة مع العرب حيث جاء في المرتبتين الثانية والثالثة، بينما تراجع إلى الخامسة والسادسة عند العرب، وجاء في آخر قائمة الآثوريين.
- في قائمة إيجابيات اللامركزية، جاءت إجابات السنة والاسماعيليين والمسيحيين متشابهة نوعاً ما من حيث وضع الوحدة الوطنية في آخر القائمة، وبروز تلك المرتبطة بالمشاركة في الحكم، لكن الملاحظ أن الاسماعيليين يضعون الاقتصادي في مرتبة متقدمة، حيث جاء في رأس قائمتهم بالتشارك مع المشاركة في الحكم.

الفصل الثالث والأخير: الإدارة الذاتية الديمقراطية

- هناك شبه إجماع على معارضة الإدارة الذاتية الديمقراطية في مناطق النظام والمعارضة، ونسبة كبيرة تقول أنها تعارضها بشدة، تجاوزت الـ 40 % في هذه المناطق.
- في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، قال أكثر من نصف المستجيبين إنهم يؤيدون الإدارة الذاتية (55.6 %)، مقابل 38.3 % يعارضونها. لكن يجب ملاحظة أن 13.2 % يقولون إنهم يعارضونها بشدة.
- باستثناء الإسماعيليين، يبدو أن كل الطوائف تعارض الإدارة الذاتية الديمقراطية، تصل المعارضة إلى أشدها عند العلويين، حيث قال معظمهم أنهم يعارضونها بشدة (70.5 %).
- يعارض العرب والآثوريون الإدارة الذاتية الديمقراطية، ونسبة كبيرة منهم تقول أنها تعارضها بشدة بلغت 52.9 % عند الآثوريين، و43.8 % عند العرب. تؤيدها أكثرية الكرد (69,1 %)، علما أن أكثر من ثلثهم يقول أنه يؤيدها بشدة.
- يبدو أن الدافع الرئيسي لمعارضة الإدارة الذاتية في مناطق النظام والمعارضة واحد، إنه الخوف من التقسيم.
- ممارسات الإدارة الذاتية القمعية هي السبب الرئيسي لمعارضتها في مناطقها. وكسبب ثاني جاءت النظرة إليها كمشروع خاص بحزب الاتحاد الديمقراطي، ولا يحظى بثقة الكثير من الكرد انفسهم.
- في مناطق الإدارة الذاتية نفسها، توزعت أسباب تأييدها على العديد من الخيارات، جاء في مقدمتها ضرورة حماية هذه المناطق من الإرهابيين، بالإضافة إلى كونها المشروع الديمقراطي الوحيد المطروح في سوريا حالياً.
- السبب الرئيسي عند العرب المؤيدين للإدارة الذاتية هو الحاجة إلى تنظيم وإدارة هذه المناطق حيث ذكره (42.0 %)، أما السبب الثاني هو كونها المشروع الديمقراطي الوحيد المطروح حالياً (حوالي ربع العرب المؤيدين للإدارة). أما الكرد فتوزعت إجاباتهم على مختلف الأسباب المطروحة بشكل متقارب.
- تقول أكثرية العرب المعارضين للإدارة الذاتية، أن السبب الرئيسي لمعارضتهم يكمن في أنها خطوة أولى نحو تقسيم سوريا (56.9 %). أما الكرد المعارضين لها فانقسموا على تيارين رئيسيين، الأول يقول إن سبب المعارضة الرئيسي هو أن هذه الإدارة ماهي إلا مشروع خاص بحزب الاتحاد الديمقراطي (45.7 %)، والثاني يقول إن السبب الرئيسي هو ممارساتها القمعية.

- يبدو أن السبب الرئيسي لرفض الإدارة الذاتية عند العرب في مناطقها يكمن في أنها تثير مخاوف تقسيم البلاد، فهم يرون فيها الخطوة الأولى لذلك. أما الكرد الذين يعارضونها فانقسموا بين تيارين رئيسيين: مشروع خاص بحزب الاتحاد الديمقراطي لا يحظى بثقة الكثير من الكرد (50 %) وممارساتها القمعية (40.6 %).
- الدافع الرئيسي للتأييد في مناطق المعارضة كان الحاجة إلى تنظيم وإدارة البلدات الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية فلقد اختار هذه الإجابة أكثر من نصف المستجيبين في المناطق التي تسيطر عليها قوى المعارضة
- الدافع الرئيسي لتأييد الإدارة الديمقراطية في مناطق النظام كان الحاجة لحماية هذه البلدات من الإرهابيين (أكثر من نصف المستجيبين في هذه المناطق).
- يميل السكان من غير الكرد في مناطق الإدارة الذاتية إلى معارضة الفيدرالية، فلقد قال 58.5 % منهم إنهم يعارضون أو يعارضون بشدة تحويل سوريا إلى دولة فدرالية بأقاليم ذات حكم شبه ذاتي. و يجمع الكرد على تأييد هذا الإجراء (93.7 %).
- بمقارنة الموقف من الفدرالية بالموقف من الإدارة الذاتية الديمقراطية، نلاحظ أن نسبة المعارضة عند غير الكرد ارتفعت بشكل كبير عند السؤال عن موقفهم من الإدارة الذاتية الديمقراطية، فلقد أصبح هناك شبه إجماع على رفضها، الأمر الذي يوحي بحالة استقطاب كبيرة، بين اتفاق معظم الكرد على تأييدها (69,8 %) واتفاق جيرانهم من المكونات الاجتماعية الأخرى على معارضتها (78.1 %).

الاستبيان

س 1. ما هو موقفك في حال تم الاتفاق على تحويل سوريا إلى دولة اتحادية (فيدرالية) بأقاليم متعددة يتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي؟

- أؤيد بشدة
- أؤيد
- أعارض
- أعارض بشدة
- لا أعرف/لا إجابة

س 2. سأعرض عليك أشكال متعددة لتنظيم وإدارة الدولة، من فضلك، أرغب بمعرفة أي منها هو الأنسب برأيك لإدارة سوريا مستقبلاً...

- حكومة واحدة في العاصمة بيدها كل السلطات
- منح الإدارة المحلية دور وصلاحيات أقل من الحالية
- منح الإدارة المحلية دور وصلاحيات أكبر من الحالية
- سلطات محلية تحظى بصلاحيات إدارية واسعة في كل إقليم أو محافظة
- دولة اتحادية (فيدرالية) بأقاليم متعددة يتمتع كل منها بحكم شبه ذاتي
- لا اعرف / لا إجابة

س 3. برأيك ما هي أبرز إيجابيات وجود سلطات محلية بصلاحيات إدارية واسعة؟

- تمنع الانفراد بالسلطة
- تعزز المشاركة في اتخاذ القرار
- تساهم في تعزيز الوحدة الوطنية في مجتمع متعدد دينيا أو اثنياً
- أداء أفضل وأكثر كفاءة في إنجاز المهام
- توزيع أكثر عدالة للثروة
- خلق وضع اقتصادي أفضل
- تعزز الرقابة والمساءلة المجتمعية على اداء السلطات المحلية
- ليس لها أي إيجابيات
- لا أعرف / لا إجابة

س 4. برأيك، ما هي أبرز سلبيات وجود سلطات محلية بصلاحيات إدارية واسعة؟

- تشكل تهديد لوحدة البلاد
- تخلق جو من التنافس السلبي بين السلطات المحلية و كذلك مع السلطة في العاصمة
- تشجع الحركات الانفصالية
- فوضى في الإدارة
- تزيد من الأعباء المالية والمصاريف
- تعزز الميل نحو تفضيل المصالح المحلية على المصلحة العامة
- ليس لها أي سلبيات
- لا اعرف / لا إجابة

الاستبيان

س 5. ما رأيك ب " الإدارة الذاتية الديمقراطية" التي أعلن عنها حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)؟

- أؤيدها بشدة (إلى س. ب)
- أؤيدها (إلى س. ب)
- أعارضها (إلى س. أ)
- أعارضها بشدة (إلى س. أ)
- لا أعرف / لا إجابة

س. أ. ما هو السبب الرئيسي؟

- لأنها خطوة أولى باتجاه تقسيم سوريا
- لأنه مشروع خاص بحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وحده، ولا يحظى بثقة الكثير من الكرد أنفسهم
- لأنه مشروع كردي لا يحظى بثقة العرب المقيمين في المنطقة
- بسبب ممارساتها القمعية
- غير ذلك

س. ب. ما هو السبب الرئيسي؟

- الحاجة إلى تنظيم وإدارة هذه المناطق وتقديم الخدمات للسكان فيها
- ضرورة لحماية هذه المناطق من الإرهابيين
- لأنها المشروع الديمقراطي الوحيد المطروح في سوريا حالياً
- لأن هذه المناطق كردية ويجب أن تخضع لإدارة ذاتية كردية
- لأنها تحقق مطامح الشعب الكردي بتأسيس دولته المستقلة
- غير ذلك

س 6. القومية - الاثنية

- عربي
- كردي
- ارمني
- آثوري
- تركماني
- شركسي
- افضل عدم الاجابة

س 7. الديانة - الطائفة

- سني
- شيعي
- علوي
- اسماعيلي
- درزي
- أزيدي
- مسيحي
- مرشدي
- أفضل عدم الاجابة

س 8. الجندر

- رجل
- امرأة

س 9. العمر (....)

THE DAY AFTER

سوريا

آراء وتوجهات في الفيدرالية واللامركزية وتجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية

دراسة مسحية | أيار 2016



اليوم التالي – تركيا، اسطنبول
Address: Cihangir, Palaska Sk NO: 12/
D: 3/ 34250 Beyoğlu-İstanbul, Turkey

Tel: +90 (212) 252 3812
Email: info@tda-sy.org
www.tda-sy.org